

أصدرت قراراتين في يوم واحد الاتحادية تبعد البولاني عن مجلس النواب وتعيد الكناني للمفوضين



□ بغداد / المدى

سحبت المحكمة الاتحادية عضوية النائب جواد البولاني، فيما قررت إلغاء قرار مجلس النواب القاضي بإعفاء عضو مجلس مفوضية الانتخابات إياد الكناني من منصبه.

وقال المتحدث باسم المجلس عبد الستار البيرقدار في تصريحات صحفية أمس، إن "المحكمة الاتحادية العليا قررت إلغاء قرار مجلس النواب القاضي بإعفاء عضو مجلس المفوضية العليا للانتخابات إياد الكناني، من منصبه"، معتبرا أن "ما اسند للكناني لا يتعلق بمخالفة مهنية وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧".

من جانبه أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج أن القرارات التي تتخذها المحكمة الاتحادية العليا هي قرارات ملزمة، ومن غير الممكن التجاوز أو الصعود عليها" وتابع السراج إن "كان هناك استعجال في إرسال الحيثيات إلى المحكمة، وبالتالي فإنها لم تكن كافية بالنسبة إليها لإقالة الكناني".

وأضاف النائب في دولة القانون أن "الائتلاف ما زال متمسكا برأيه لجهة فساد أعضاء المفوضية، ويستدبر موقف باقي أعضاء مجلس النواب الذين شهدوا جلسة استجواب المفوضية واستبين لهم فسادها". كما أكد النائب أنهم ذاهبون إلى استشارة اللجنة القانونية في الائتلاف في ماهية الخطوة القادمة، وفي اتصال أجرته للفرقاء، والذي قال عبر مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروراي لـ "المدى" قبل أسابيع "بات مجلس السياسات مشكلة للكتل السياسية أمام سير الاتفاقيات".

وكان ائتلاف دولة القانون قد دعا في السادس من آب الحالي، أعضاء مجلس النواب إلى عدم الموافقة على إمكانية اختيار رئيس مجلس السياسات عبر التصويت عليه في البرلمان، وفي حين أكد أن هذه الفقرة في قانون المجلس تفتح الباب لإضافات أخرى وعقد سياسية جديدة، أشار إلى أن هناك نسبة كبيرة من التوافق على البنود الأخرى في المجلس لأنها صيغت طبقا لاتفاقيات أربيل، فيما أكدت لصريحه لـ "المدى" قبل شهرين.

لكن أحلام علاوي بتولي المنصب تضعف شيئا فشيئا، عندما تصطم الحوارات بعائق أكبر وهو صلاحيات مجلس، التحالف الوطني السياسي في العراق وإنفراد بالسلطة يشابه خطاب النظام الديكتاتوري السابق، وفي حين أشارت إلى أن لعبة التعقيد من خلال التفاصيل أصبحت مكشوفة النوايا، لفتت إلى إن من يراهن على اللعب لضمان السلطة الوهمية إنما يلعب للخسارة فقط.

المقبل بعد وصول كتاب المحكمة الاتحادية لمجلس النواب، ونقلت وكالة السومرية نيوز عن عضو تيار الشعب فرحان عوض، إن "المحكمة الاتحادية وفي سابقة هي الأولى من نوعها قررت اليوم إنهاء عضوية النائب جواد البولاني وإعادة القرار إلى مجلس النواب لإعادة حصة صلاح الدين "المحكمة الاتحادية لم تسع من سيشغل مقعده، وأعطت الخيار لمجلس النواب".

وأضاف عوض أنه "قدم الطعن ومنتهج منه والمقعد النيابي سيكون من حصته استنادا إلى المادة ١٧٦ من الفقرة القانونية من قانون المرافعات التي نصت على أن (لا يستفيد من الطعن إلا من قدمه ولا يحتج به إلا من قام عليه الطعن)"، لافتا إلى أنه "لم يقدم طلبا رسميا للبرلمان بشأن ترشيحه للمنصب، إلا أنه اجتمع برئيس مجلس النواب الذي قال له أن ينتظر وصول قرار المحكمة لتجتمع هيئة الرئاسة وتقرر.

وتابع عوض أن "تيار الشعب رشحه لتولي المنصب كونه منتشيا إلى محافظة صلاح الدين"، متوقعا أن "يحسم موضوع ترشيحه لعضوية البرلمان خلال الأسبوع المقبل". ويضخ قانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي والذي صدر في ١٨ أيلول ٢٠٠٧، على أن عضوية النائب تنتهي عند تسلمه منصبا في رئاسة الدولة أو في مجلس الوزراء أو أي منصب حكومي آخر، وعند الوفاة أو في حال قبول الاستقالة أو الإقالة من مجلس النواب، أو صدور حكم قضائي بات بحق العضو بجناية وفقا لأحكام الدستور، وفي حال الإصابة بمرض أو عوق أو عجز يمنح العضو من أداء مهامه في المجلس طيلة فترة الانعقاد ويثبت ذلك بالطرق الأصولية.

مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات على خلفية حملة شنتها النابة حنان الفتلاوي على المفوضية واتهامها لها بالفساد. يذكر أن تقارير صحفية قد أشارت إلى أن عضو مجلس المفوضية إياد الكناني قد عين زوجته بمكان مهم في المفوضية، بالإضافة إلى أنه متهم بقضايا فساد إداري ومالي كثيرة، فيما أكد عضو لجنة النزاهة النيابية جواد الشهيلي في أحاديث صحافية أنه استكمل جمع التوقيعات لإقالة الكناني على خلفية اتهام الأخير للشهيلي بالكذب أمام أعضاء مجلس النواب حينما كشف الشهيلي، أن الكناني متورط بفساد إداري.

وفي سياق متصل، قال البيرقدار إن "المحكمة الاتحادية العليا قررت إلغاء قرار البرلمان علي صحة عضوية جواد البولاني، مبينا أن "قرار الإلغاء استند على قانون استبدال أعضاء البرلمان". وأشار البيرقدار إلى أن "البولاني شغل مقعدا مخصصا لمحافظة صلاح الدين، وهو من مرشحي بغداد، لذا فإن عضويته غير صحيحة".

وصوت البرلمان في (٢٦ كانون أول (٢٠١٠) على رئيس كتلة وحدة العراق جواد البولاني كعضو بمجلس النواب خلفا للنائب علي الصجري عضو الكتلة عن محافظة صلاح الدين، الأمر الذي عده أهالي محافظة صلاح الدين مخالفة دستورية، فيما دعا الصجري رئيس البرلمان أسامة النجيفي إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حق المحافظة في المقاعد التحوطية.

وأكد مقدم الطعن بعضوية النائب جواد البولاني، أمس الأربعاء، أنه سيشغل المقعد بعد إنهاء عضوية البولاني كونه من محافظة صلاح الدين، متوقعا حسم موضوع ترشيحه للمنصب خلال الأسبوع

على تهريب البشر، لكنه كان يعاقب الواسات. كما أن بغداد لا توفر أية مساعدة إلى المتاجرة بالجنس، وذلك لأن الحكومة لا تقر بأن العمال غير القانونيين وبعض المومسات قد أجبرن على هذا العمل. وفي حال قبول الاستقالة أو الإقالة من مجلس النواب، أو صدور حكم قضائي بات بحق العضو بجناية وفقا لأحكام الدستور، وفي حال الإصابة بمرض أو عوق أو عجز يمنح العضو من أداء مهامه في المجلس طيلة فترة الانعقاد ويثبت ذلك بالطرق الأصولية.

دول الخليج، مدمنًا على العمال الأجانب لذا فإن هذه الممارسات تبقى مستمرة. هذه المشاكل معروفة على نطاق واسع في العراق إلا أن الحكومة لا تفعل الكثير بشأنها. دستور ٢٠٠٥ يمنع العمل بالإكراه والعبودية وتجارة العبيد والتهريب وتجارة الجنس إلا انه لم يذكر عقوبات بهذا الشأن، ولم تجد وزارة الخارجية الأميركية أدلة على أن العراق كان يعاقب دول الخليج، مدمنًا على العمال الأجانب لذا فإن هذه الممارسات تبقى مستمرة.

في الواقع إن وزارة الخارجية الأميركية لم تجد دليلا على أن السلطات العراقية رغم أن الدستور يمنع هذه الممارسات. هذا هو أحدث مثال على أن العراق يفتقر إلى حكم القانون وربما سيقبى هذه الممارسات موجودة لسنوات بسبب ضعف المؤسسات.

■ ترجمة المدى

رئاسة الجمهورية تركت تنصيب علاوي للبرلمان مشروع "السياسات" للمناقشة. . والعراقية بانتظار تنفيذ الوعود



□ بغداد / المدى

سلمت رئاسة الجمهورية مشروع قانون مجلس السياسات الإستراتيجية إلى رئاسة البرلمان من دون البند الخاص بألية اختيار رئيس المجلس والتصويت عليه، مؤكدا أن رفع البند جاء لإعطاء المرونة للكتل السياسية لمناقشته في البرلمان.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن مصدر في البرلمان قوله، إن "رئاسة الجمهورية سلمت مشروع قانون مجلس السياسات الإستراتيجية إلى رئاسة البرلمان لمناقشته خلال الجلسات المقبلة"، مؤكدا أن "البند الخاص بألية اختيار رئيس المجلس والتصويت عليه في البرلمان رفع من القانون".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "رفع البند الخاص برئيس المجلس من القانون جاء لإعطاء مرونة أكثر للكتل السياسية لمناقشته في مجلس النواب"، مشيرا إلى أن "فقرة رئيس المجلس قد تضاف إلى القانون بعد إنهاء القراءة الأولى والاتفاق عليها في البرلمان".

إلى ذلك شخصت الكتلة العراقية البيضاء الكثير من المخالفات الدستورية في المشروع والتي فيها تدالاخ مع نصوص دستورية. وقالت المتحدثة باسم القائمة عالياة نصيف في تصريحات صحفية أمس إن المشروع حاليا بجوزة للجنة القانونية، وأن "رئاسة البرلمان أدرجت القراءة الأولى لقانون المجلس في

جدول أعمال جلسة اليوم الخميس". وأضافت نصيف أن "مشروع القانون فيه الكثير من التداخلات في صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية"، مؤكدة أن "القانون مخالف للمواد ٤٧ و ٧٨ و ٨٠ من الدستور الذي يحدد رسم السياسات العامة والخارجية بالسلطة التنفيذية كونه يعطي لمجلس السياسات صلاحيات التدخل في عملها".

واعتبرت نصيف تشكيل المجلس "ضد توجهات الحكومة في عملية الترشيق كون ميزانيته تعادل ميزانية ١٠ وزارات"، متوقعة أن "يخير مشروع القانون جدلا كثيرا بين الكتل السياسية خلال قراءتها الأولى والثانية في البرلمان".

هذا الأمر ذهب إليه أيضاً رئيس الوزراء نوري المالكي، والذي أكد في تصريحات صحفية أمس الأول تعارض الكثير من فقرات المشروع مع الدستور وهو ما سبب تأخير.

ومن خلال استقراء مواقف الكتل السياسية ومعرفة توجهاتهم بخصوص المجلس الوطني للسياسات العليا، فإن الأمر فيه اختلاف على نحوين، الأول متعلق بمكان اختيار رئيس المجلس وهو أمر متفق عليه من جميع الكتل السياسية في أن يتم اختياره داخل مجلس النواب باستثناء ائتلاف دولة القانون.

الأمر هنا مشابه إلى حد ما للوفاقات السياسية التي تكونت بخصوص التصويت على سحب المفوضية الانتخابات، وإن دولة القانون ومن

خلال مراقبين للشأن السياسي قد لا تستطيع ملء إرادتها كما حصل مع المفوضية وأنها ستسخر هذه الجولة أيضا أمام العراقية، بالنظر للاتهامات التي يطلقها زعيم كتلة أحرار أمير الكناني لائتلاف المالكي بأنه يعطل تشكيل المجلس، هذا الأمر ينسحب على باقي مكونات الائتلاف الوطني، ولعل الدليل في ذلك تصريحات النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى علي شبر والذي قال سابقا لـ "المدى" أنه "بالرغم من عدم الحاجة إلى المجلس الوطني للسياسات العليا لكننا مع التصويت عليه داخل البرلمان إن كانت هناك ضرورة ملحة عليه"، أما ائتلاف الكتل الكردستانية تذهب هي الأخرى مع الأمر ذاته، فهي راعية اتفاقيات أربيل.

لكن أحلام علاوي بتولي المنصب تضعف شيئا فشيئا، عندما تصطم الحوارات بعائق أكبر وهو صلاحيات مجلس، التحالف الوطني السياسي في العراق وإنفراد بالسلطة يشابه خطاب النظام الديكتاتوري السابق، وفي حين أشارت إلى أن لعبة التعقيد من خلال التفاصيل أصبحت مكشوفة النوايا، لفتت إلى إن من يراهن على اللعب لضمان السلطة الوهمية إنما يلعب للخسارة فقط.

لكن أحلام علاوي بتولي المنصب تضعف شيئا فشيئا، عندما تصطم الحوارات بعائق أكبر وهو صلاحيات مجلس، التحالف الوطني السياسي في العراق وإنفراد بالسلطة يشابه خطاب النظام الديكتاتوري السابق، وفي حين أشارت إلى أن لعبة التعقيد من خلال التفاصيل أصبحت مكشوفة النوايا، لفتت إلى إن من يراهن على اللعب لضمان السلطة الوهمية إنما يلعب للخسارة فقط.

مافيات تعطي للسجينات الحرية مقابل الجنس العراق في مقدمة الدول المتاجرة بالبشر. . والحكومة تتجاهل الدستور

□ عن : أفكار عن العراق

في نهاية حزيران ٢٠١١ أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن تهريب البشر في العالم.

وفي العراق انتشرت مسائل تهريب البشر واستعباد الجنس والدعارة منذ ٢٠٠٣، ولمسوء الحظ فإن الحكومة لا تتعامل مع هذه القضية.

لقد وضع التقرير دول العالم في أربع فئات، تربع العراق في الفئة الثانية للسنة الثالثة على التوالي، إن العراق مصدر و هدف لاستعباد الجنس، حيث يجري إرسال النساء والفتيات إلى سوريا ولبنان والأردن والكويت والإمارات العربية وتركيا وإيران واليمن والعربية السعودية لإغراض الدعارة والاستعباد، حيث يتم إخبار الفتيات بأنهن سيحصلن على عمل ثم بعد ذلك يجدن أنفسهن منخرطات في تجارة الجنس.

إحدى المنظمات غير الحكومية قالت إن وكالات العمل تقوم باغتصاب النساء وتسجيل ذلك على شريط سينمائي، ثم يبدأ ابتزازهن لإجبارهن على الدعارة.

المعروف إن هذه العصابات تذهب إلى السجون وتدفع كفالات النساء السجينات لإخراجهن من السجن ثم تجبرهن على المتاجرة بالجنس لغرض تسديد الديون التي بذمتهن.

بعض النساء يتم دفعهن للدعارة بسبب الفقر المدقع، والبعض الآخر يدفعن إلى زواج وهمي حيث يتحول فيه إلى مومسات وليس إلى زوجات.

كما إن هناك تقارير تفيد بان نساء من إيران والصين والفلبين يتم نقلهن إلى العراق لاستخدامهن في تجارة الجنس في بلدان أخرى.

العراق أيضا يزخر بأعداد كبيرة من العمال غير القانونيين من بنغلاديش وتايلند وباكستان وجورجيا والأردن و أوغندا و إثيوبيا واندونيسيا والنيبال والفلبين، وهناك عصابات تجلب العمال الأجانب من شرق آسيا بالإضافة إلى وكالات التشغيل. إنهم يخبرون الناس بأنهم سيحصلون على عمل في الأردن

أسلام

الشرع: الترشيق لا يعني تعديلا وزاريا



■ أيد النائب عن التحالف الوطني فرات الشرع إجراء تعديل وزاري في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، مستبعدا في الوقت نفسه أن ينتج المالكي بأجراء أي تعديل وزاري على حكومته، وقال الشرع في تصريحات صحفية أمس: أن نجاح الحكومة في الترشيق الوزاري وإلغاء عدد من الوزارات لا يعني أن التعديل الوزاري المرتقب سيكون بنفس النجاح أو بنفس المستوى.

وأضاف الشرع أن رئيس الوزراء إذا عزم على إجراء تعديل وزاري فسواجبه صعوبات. لذلك فإن أي تعديل سيجري لابد أن يجري بالتنسيق مع الكتل السياسية، وبالتالي فإن التعديل سيكون دون المستوى.

التميمي: الباقون من الأميركان ٧ آلاف



■ نفى عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني منصور التميمي أن يتم إبقاء (١٩) ألف جندي أميركي للتدريب الجيش العراقي، مؤكدا عدم وجود أية حصانة لهؤلاء الجنود.

وقال التميمي في تصريح للوكالة الإخبارية لأنباء أمس الأربعاء: "أن بقاء القوات الأميركية سيكون بعدد محدود وقليل لا يتجاوز الـ (١٧) ألف جندي".

وأضاف التميمي أن هؤلاء الجنود سينحصر بقاؤهم على تدريب الجيش العراقي على الأسلحة التي تعاقدت عليها الحكومة العراقية مع حكومة واشنطن. وأكد النائب عن دولة القانون عدم وجود أية حصانة لهؤلاء الجنود وسيمتثلون للقوانين العراقية.

إقبال: وجود رغبة بتعديل الدستور



■ أكد القيادي في قائمة التوافق محمد إقبال، أن عدم وضوح بعض مواد الدستور العراقي، ولد الأزمات وأجج الصراع بين السلطين التنفيذية والتشريعية.

وقال إقبال: توجد رغبات كثيرة من النواب بإجراء تعديلات دستورية، وتحفظ على عدد من فقراته، وذلك على اعتبار أنه كتب في فترة حرجة جدا في وقت عرفت عن المشاركة بالعملية السياسية شريحة واسعة في بداية تشكيل الدولة العراقية. واستدرك النائب عن العراقية: إن تجاذب الإرادات والصراع بين السلطين التنفيذية والتشريعية، سببه عدم وضوح فقرات في الدستور، الذي يحتوي على (مطببات وأنغام في النصوص).